Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤١٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يوسوفا **نديايي** ..... (السنغال)

GE.17-18655(A)

1718655

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤١٦ لمؤتمر نزع السلاح.

سيداتي وسادتي، سعادة السفراء، أرجو أن تقبلوا اعتذارات السفير كولي سيك، الممثل الدائم للسنغال في جنيف. وسعادته آسف لعدم التمكن من الحضور معنا هذا الصباح لأنه يقوم اليوم بتقديم وثائق تفويضه في بيرن. وفي غيابه، يشرفني هذه المرة أيضاً أن أتولى رئاسة جلستنا هذه.

وكما أعلنّا في الجلسة العامة المعقودة في ٢١ آذار/مارس، فإن السنغال ملتزمة بمواصلة إحراز التقدم، وتظل منفتحة على أية اقتراحات قد تساعد على إيجاد الزخم اللازم للمضي قدماً بأعمال المؤتمر.

وأود إعلامكم بأن الاتحاد الروسي والصين سيقدمان عرضاً مشتركاً بشأن المسائل المتصلة بالدفاعات المضادة للقذائف التسيارية. وسينضم إلينا اليوم خبراء من عاصمتي هذين البلدين. جاؤوا خصيصاً لتقديم العرض. وبعد انتهاء عملية تبادل الآراء التي ستجري اليوم، وقبل رفع الجلسة، سأعطي الكلمة لممثل ميانمار، الذي سيبلغنا بالتقدم المحرز في مشاورات الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً والذي أنشئ بموجب المقرر الوارد في الوثيقة CD/2090.

وأُعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بوزنيكهير (الاتحاد الروسي) *(تكلم بالروسية)*: سيادة الرئيس، إن التطورات في مجال الدفاعات المضادة للقذائف عامل رئيسي في الأمن الدولي؛ فهي تؤثر بصورة مباشرة على سباق التسلح، ونزع السلاح النووي والاستقرار الاستراتيجي. وهناك صلة وثيقة بين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة الدفاعية الاستراتيجية.

وفي عام ١٩٧٢، وقَّع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، إدراكاً منهما للدور المقوض للاستقرار للمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف، وقد كان الهدف من هذا الصك كفالة التكافؤ العسكري والاستراتيجي بين الدولتين النوويتين الرائدتين من حيث القدرة على الردع النووي. وشكلت المعاهدة، طيلة ٣٠ عاماً، ركيزة أساسية للاستقرار الاستراتيجي، والأساس لجميع الاتفاقات اللاحقة المتعلقة بخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

وفي عام ٢٠٠٢، انسحبت الولايات المتحدة من المعاهدة، مستشهدة بما أسمته بالتهديدات الإيرانية والكورية الشمالية باستخدام القذائف، وشرعت في عملية نشر هائلة لمنظومات دفاعية متنقلة وثابتة مضادة للقذائف كانت تخضع في السابق لقيود بموجب ذلك الصك.

وفي الوقت الراهن، تنشر الولايات المتحدة مكونات من منظومتها الدفاعية المضادة للقذائف بالجزء القاري من الولايات المتحدة، وفي أوروبا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ووُضعت نظم بحرية لاعتراض القذائف قبالة السواحل الروسية والصينية. ووفقاً لحكومة الولايات المتحدة، فإن المنظومة قادرة الآن بالفعل على تحقيق الأهداف العملياتية الحالية؛ بيد أن القرار قد اتخذ بمواصلة تطوير قدراتها.

وتؤدي عملية نشر منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف إلى تقويض الإطار الأمني الدولي. وتسعى الولايات المتحدة، بزيادة قدراتها الدفاعية المضادة للقذائف، إلى اكتساب ميزة استراتيجية بإضعاف قدرة الردع الروسية والصينية. ويمكن أن تترتب على هذا عواقب وخيمة فيما يتعلق بالأمن.

أولاً، إن مثل هذه المنظومة الدفاعية العالمية المضادة للقذائف تخفض العتبة النووية، فالولايات المتحدة ستشعر أنه يمكنها التصرف دون عقاب باستخدام أسلحة هجومية استراتيجية – دون إخطار مسبق – تحت مظلة دفاعاتها المضادة للقذائف.

ثانياً، تُحدِث منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف خللاً في التوازن الحالي لقوات الردع، مما يهدد تنفيذ معاهدة عام ٢٠١٠ المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى لعام ١٩٨٧.

ثالثاً، إن المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف تهدد أمن الأنشطة الفضائية الدولية وتشكل عقبة أمام التوصل إلى اتفاق على عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

رابعاً، تشجع حيازة منظومة من هذا القبيل على تطوير قدرات في مجال القذائف في جميع أنحاء العالم، مما يفتح الطريق أمام سباق جديد للتسلح.

واسمحوا لي بصفتي خبيراً عسكرياً بتوضيح الأساس المنطقي لهذه الأقوال.

تغطي محطات الرادار الثابتة لنظام الإنذار بالقذائف النووية التابع للولايات المتحدة جميع المسارات الممكنة للقذائف التسيارية الروسية المتجهة نحو الولايات المتحدة. وفي أسفل يسار هذه الشريحة، يبين الخط الأحمر حدود المنطقة التي ترصدها محطات رادار الولايات المتحدة. وتشمل تلك المنطقة عملياً كامل الأراضي الروسية. وهذه المحطات قادرة على تتبع مسار القذائف التسيارية العابرة للقارات والرؤوس الحربية للقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، وعلى توفير معلومات إلى محطات الرادار بالمنشآت الدفاعية المضادة للقذائف. وبفضل البيانات التي تقدمها محطات الرادار المتنقلة البحرية الواقعة قبالة سواحل ألاسكا وكذلك المحطات في رومانيا وبولندا، والتي تجهزها نظم تكنولوجيا المعلومات المتصلة بالدفاعات المضادة للقذائف، فإن مدى الكفاءة والدقة في التعرف على القذائف التسيارية الروسية العابرة للقارات وتتبعها يزداد بشكل كبير، وتزداد بالتالي إمكانية اعتراضها.

ومن المتوقع تحسن القدرات المعلوماتية لمنظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف حيث يسعى البلد إلى وضع منظومة لكشف القذائف التسيارية وتعقبها تستخدم السواتل في المدار المنخفض. وستبلغ القدرات الدفاعية لهذه المنظومة مستويات أعلى مع بث البيانات مباشرة من السواتل إلى القذائف المعترضة. والقدرات الاستخباراتية والاستطلاعية لمنظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف تمكِّن بالفعل من الكشف عن إطلاق القذائف التسيارية ومن تتبع مسارها، وتوفير المعلومات للمنظومة عن موقع الهدف من أجل اعتراض المركبات العائدة.

ولنلق الآن نظرة على أسلحة منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف. وهي تشمل حالياً حوالي ٣٠ قذيفة معترضة أرضية، و١٣٠ قذيفة معترضة عادية من طراز إس إم–٣ (SM-3)، و١٥٠ من قذائف منظومة ثاد الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية في

مرحلتها النهائية على علو مرتفع (THAAD)، المنتشرة في الولايات المتحدة وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. كذلك يوجد عدد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية على متن سفن تابعة لحلفاء الولايات المتحدة.

وحسب تقديراتنا، سيتجاوز عدد القذائف المضادة للقذائف التسيارية ١ ٠٠٠ قذيفة بحلول عام ٢٠٢٢، وسيتجاوز في نهاية المطاف عدد الرؤوس الحربية الموجودة على القذائف التسيارية الروسية العابرة للقارات. وهذا المستوى العالي من قوة النيران الدفاعية المضادة للقذائف يشكل تهديداً خطيراً لقدرة الردع الروسية، ولا سيما عندما نأخذ في الاعتبار أن العمل مستمر لتحديث مكونات المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف.

وسيمكنها تحديث القذائف المعترضة من طراز إس إم-٣ من اعتراض القذائف التسيارية بشكل أسرع وفي نطاقات أوسع وعلى ارتفاعات أعلى. وحسب الخبراء الروس، فإن النسخة IIA لهذه القذيفة الاعتراضية، التي يتوقع أن تكون جاهزة للنشر في عام ٢٠١٨، ستكون قادرة على اعتراض القذائف التسيارية الاستراتيجية لا في منتصف الطريق وفي المرحلة النهائية من مسار الطيران فحسب، بل أيضاً خلال مرحلة الانطلاق. وهذا يخلق نوعاً جديداً تماماً من الخطر. وهو يعني أن الصواريخ الدفاعية المضادة للقذائف ستصبح قادرة على ضرب القذائف التسيارية الروسية والصينية قبل أن تنفصل المركبات العائدة.

وتضطلع معاهد البحوث التابعة لوزارة الدفاع الروسية بعمليات محاكاة حاسوبية لاعتراض القذائف التسيارية الروسية والصينية من قبل منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف. وتظهر نتائج عملية المحاكاة في الشريحة التالية. وأود أن أشير إلى أننا نظرنا في سيناريوهات تنطوي على إطلاق قذائف تسيارية إلى الشمال. وقد تم القيام بذلك لأغراض بحثية فقط وكان القصد إعطاء فكرة عن قدرات منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف.

ويظهر السيناريو الأول قذيفة عابرة للقارات تطلق من الجزء الأوروبي لروسيا وتعترضها وحدة دفاعية مضادة للقذائف توجد على متن سفينة في بحر البلطيق. ويمثل نصف الدائرة الأزرق منطقة الاشتباك الصاروخي لتلك الوحدة التي تقوم بدوريات في بحر البلطيق والمجهزة بقذائف معترضة من طراز إس إم-٣، النسخة IIA. وتتبع القذيفة الروسية مساراً تسيارياً يمثله في الشريحة الخط الأصفر. ويبين الخط الأحمر الجزء من المسار الذي يمكن أن يعترض فيه واحد من الإس إم-٣ القذيفة. وبعد بضع ثوان من إطلاق القذيفة، يكتشف نظام الإنذار الفضائي هجوماً نووياً بالقذائف، ويحدد نوع القذيفة، وموقع الإطلاق، وسمت الإطلاق. ومع تلقي معلومات أولية عن تحديد الهدف، يركز الرادار المحمول على متن السفينة الدفاعية المضادة للقذائف تلقائياً على الهدف التسياري. وفي هذا السيناريو، يتم اعتراض القذيفة الروسية العابرة للقارات بنجاح في المرحلة الأولية للرحلة.

وتعرض الشريحة ٩ سيناريواً ثانياً، تعترض فيه وحدة دفاعية بحرية مضادة للقذائف في البحر النرويجي قذيفة تطلق من غواصة. وتتعلق الحالة بسفينة دفاعية مضادة للقذائف تحمل قذائف معترضة من طراز إس إم-٣ تقوم بدوريات في البحر النرويجي، وغواصة روسية توجد في بحر بارنتس. وتكتشف المنظومة الفضائية إطلاق الغواصة لقذيفة تسيارية، وتحيل المعلومة إلى الرادار الذي على متن السفينة لتحديد موقع القذيفة ثم تعقبها. وكما ترون، فإن الحد الزمني

يجعل المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف قادرة على إطلاق النار على القذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات الروسية، وعلى اعتراضها.

وتبين عمليات المحاكاة أن من الممكن في كلتا الحالتين، نظراً لسرعة القذائف المعترضة، اعتراض الأهداف خلال المرحلة الأولية من الطيران.

والسيناريو التالي محاكاة لحالة يكون فيها موقع إطلاق القذائف في روسيا الوسطى، وتطلق فيها القذائف المعترضة من الجزء القاري من الولايات المتحدة. ويمكن أن تشاهدوا على الشاشة الإطلاق المتزامن لعدة قذائف تسيارية روسية. ويقع تتبع القذائف الروسية، منذ لحظة اكتشافها وحتى هبوطها أو اعتراضها من قبل المكون الفضائي للمنظومة الدفاعية المضادة للقذائف، الذي يحيل المعلومات عن المسار التي يستخدمها مكونا المنظومة الأرضي والبحري. وعندما تدخل القذيفة نطاق منظومة الإنذار بالهجوم النووي بالقذائف، تتعقب محطات الرادار في غرينلاند، وبريطانيا العظمى وألاسكا الأهداف؛ ويجري إدخال هذه البيانات في الوحدات الدفاعية البحرية العالية الدقة المضادة للقذائف والواقعة في المحيط الهادئ. وتجمع المعلومات الاستخباراتية لتوليد المعلومات المتعلقة بتحديد الأهداف للقذائف المعترضة الأرضية التي توجد في ألاسكا وعلى الساحل الغربي للولايات المتحدة. وتعترض قذائف مضادة للقذائف أطلقت من ألاسكا إحدى القذائف. وتقع القذيفتان الأخريان داخل منطقة الاشتباك للقذائف المعترضة الأرضية التي توجد في كاليفورنيا. وفي هذا السيناريو، يمكن أن تعترض منظومات دفاعية مضادة للقذائف موجودة في الولايات المتحدة الرؤوس الحربية للقذائف الروسية التي لا تعبر مساراتها منطقة الاشتباك لقطاعات الدفاع الإقليمية.

وقام الخبراء الروس أيضاً بتقييم قدرة منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف على إسقاط القذائف التسيارية التي تطلقها الصين. ويبين السيناريو في هذه الشريحة قذائف معترضة أرضية من ألاسكا والساحل الغربي للولايات المتحدة وهي تعترض قذائف تسيارية تطلق من الصين. ويمكنكم أن تشاهدوا على الشاشة عملية إطلاق قذائف تسيارية صينية. ويقع ربط البيانات التي توفرها أجهزة الاستشعار الفضائية بالبيانات التي توفرها محطات الرادار البحرية والبرية لإطلاق القذائف المعترضة وتوجيهها. وكما تشاهدون، تنجح قذيفة الولايات المتحدة المعترضة الأرضية في اعتراض القذيفة التسيارية الصينية التي أطلقت باتجاه الشمال الشرقي.

وفي الشريحة التالية، يُظهر الجزء الملون بالأخضر منطقة الاشتباك لموقع دفاعي ثالث للقذائف المعترضة الأرضية، وهو موقع أعلنت واشنطن أنها تعتزم إنشاءه في شمال شرقي الولايات المتحدة. وبإنشاء هذه المنطقة، فإن القدرات العامة للمنظومة الدفاعية المضادة للقذائف ستجعل من الممكن اعتراض أية قذائف تسيارية روسية أو صينية متجهة نحو الولايات المتحدة.

وتشكل قدرة المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف على توجيه الضربات تهديداً على نفس الدرجة من الخطورة لأمن روسيا والصين. فالطرادات والمدمرات التابعة للقوات البحرية للولايات المتحدة، والمجهزة بقذائف معترضة، تحمل أيضاً قذائف انسيابية بعيدة المدى من طراز توماهوك (Tomahawk) قد يصل مداها إلى ٢ ٥٠٠ كيلومتر.

وأود أن أؤكد على أن كل طرادة من فئة *تيكوندروغا (Ticonderoga)* مجهزة بـ ١٢٨ قاذفة من طراز إم كى-٤١ (Mk-41) وكل مدمرة من فئة *أرليه بورك (Arleigh Burke)* مزودة بـ ٩٦ قاذفة من هذا النوع. وهذه القاذفات هي من الصنف العام: أي يمكن أن تستخدم لإطلاق القذائف المعترضة من طراز إس إم-٣ ولإطلاق القذائف الانسيابية البعيدة المدى من طراز توماهوك. ويمكن للسفن الدفاعية المضادة للقذائف التابعة للولايات المتحدة أن تحمل أكثر من ١ ٠٠٠ قذيفة انسيابية من طراز توماهوك.

وتشكل الدوريات التي تقوم بها السفن الدفاعية المضادة للقذائف في البحر الأسود وبحر البلطيق تهديداً للجزء الأوروبي من روسيا لأن هناك عدم تيقن من نوع الأسلحة – قذائف معترضة أو قذائف انسيابية – المحملة في القاذفات في أي وقت معين.

وتستخدم القواعد الدفاعية المضادة للقذائف في رومانيا وبولندا قاذفات مماثلة من الصنف العام يمكنها، على غرار القاذفات التي على متن السفن، إطلاق قذائف معترضة، أو قذائف انسيابية. والادعاء بأن القاذفات البرية من طراز إم كى-٤١ غير قادرة على إطلاق قذائف انسيابية غير مقنع. فالقذائف المعترضة الموجودة في القواعد الدفاعية الأوروبية المضادة للقذائف يمكن الاستعاضة عنها بسرعة وفي كنف السرية بقذائف انسيابية من طراز توماهوك. وإذا ما حدث ذلك، يصبح كامل الجزء الأوروبي من روسيا في مرمى القذائف الانسيابية.

وأود أن أشير إلى أن استخدام نسخة برية للقاذفات الموجودة على متن السفن لنشر قذائف انسيابية من طراز توماهوك من شأنه أن يمثل انتهاكاً مباشراً للالتزامات القائمة بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

وقد قمنا مراراً وتكراراً بتوجيه نظر شركائنا من الولايات المتحدة إلى شواغلنا إزاء انتهاك بلدهم لالتزامات دولية. وما زلنا في انتظار ردهم.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من الإشارة إلى التهديدات التي تشكلها منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف بالنسبة للأنشطة الفضائية. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أظهر البنتاغون قدرة قوته النارية الدفاعية المضادة للقذائف على الاشتباك مع الأجسام الفضائية عندما تم تدمير ساتل تابع للولايات المتحدة يدور في مدار حول الأرض على ارتفاع يقارب ٢٥٠ كيلومتراً بواسطة قذيفة معترضة من النسخ الأولى للطراز إس إم -٣ أطلقت من مدمرة تابعة للولايات المتحدة. والقدرات على تدمير السواتل أكبر بكثير بالنسبة للنسخة المتوخاة IIA للطراز إس إم-٣، مع زيادة سرعته في الطيران، وبالنسبة للقذائف المعترضة الأرضية للمنظومة الدفاعية المضادة للقذائف. ويمكن عملياً تدمير أي جسم في المدار المنخفض يقع داخل منطقة الاشتباك الصاروخي. وحيث يمكن للسفن الدفاعية المضادة للقذائف الإبحار في أي مكان في العالم، فإن الأنشطة الفضائية لجميع الدول، بما في ذلك روسيا والصين، معرضة للخطر.

وكثيراً ما لفت الممثلون الروسيون من مختلف المستويات انتباه الولايات المتحدة للتهديد الذي تشكله منظوماتها الدفاعية العالمية المضادة للقذائف لتوازن القوى الاستراتيجي في العالم. غير أن الرسالة لم تمر، ويتم تجاهل حقائق واضحة. وتدعي الولايات المتحدة أن المنظومة ليست موجهة ضد روسيا والصين، ولكن – وكما ترون – فإن عمليات المحاكاة الحاسوبية تبين غير ذلك.

وباختصار، يمكن استخلاص النتائج التالية من تحليل أعمال الولايات المتحدة وحلفائها في مجال المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف ومن عمليات المحاكاة:

أولاً، إن الولايات المتحدة بصدد نشر منظومة تكتيكية بهدف تدمير القذائف التسيارية الروسية والصينية، مما يخل بتوازن القوى الرادعة بذريعة مقاومة تهديدات القذائف من كوريا الشمالية وإيران.

ثانياً، إن لمنظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف بالفعل القدرة على اعتراض القذائف التسيارية الروسية والصينية، وهي تشكل تهديداً للقوات النووية الاستراتيجية لروسيا والصين. وستنمو قدراتها حتماً في المستقبل.

ثالثاً، إن وجود قواعد الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف في أوروبا وعلى متن السفن الدفاعية المضادة للقذائف في المياه القريبة من الأراضي الروسية، بصدد خلق قوة ضاربة كامنة مخفية لشن هجوم مفاجئ بالقذائف النووية على روسيا.

رابعاً، من شأن نشر الولايات المتحدة لمنظومة دفاعية مضادة للقذائف أن يخل بالتكافؤ القائم حالياً في مجال الأسلحة الاستراتيجية ويشكل عاملاً مخلاً بالاستقرار يضيق إمكانيات الحوار حول مسألة نزع السلاح النووي.

خامساً، إن تزايد قدرات منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف سيؤجج سباق التسلح، لا سيما في ما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية، وسيجبر الدول الأخرى على اتخاذ إجراءات عسكرية وتقنية رداً على ذلك.

سادساً، منظومة الولايات المتحدة الدفاعية العالمية المضادة للقذائف تشكل تهديداً لحرية استخدام الفضاء الخارجي من قبل جميع الدول.

وفي الختام، أود أن ألفت انتباهكم إلى أنه في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، أوضح الممثلون الروسيون في مناسبات عديدة الآثار الضارة التي تنجم عن تقويض الاستقرار الاستراتيجي بإنشاء ونشر منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف. وفي الوقت نفسه، بذلت جهود للبحث عن سبل لحل المشاكل المتصلة بنشر منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف. واقترحنا إمكانيات شتى لحل القضايا التي نشأت. وعلى وجه التحديد، اقترحنا إجراء تحليل مشترك للتهديدات بغية تحديد نوع المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف الذي يكون مناسباً ولا يهيئ الظروف لسباق تسلح جديد في مجال الأسلحة الاستراتيجية. واقترحنا أيضاً، ضمن إطار التعاون، التشارك في وضع هيكل لمنظومة دفاعية مضادة للقذائف في أوروبا تكون قادرة على ضمان الدفاع ضد الهجمات بالقذائف غير الاستراتيجية. بيد أنه تم رفض جميع هذه المبادرات.

ولذلك اضطرت روسيا إلى اتخاذ التدابير الملائمة لمنع تقويض التوازن الحالي بين القوات الاستراتيجية والتقليل إلى أدنى حد من الأضرار التي يمكن أن تلحق أمن الدولة والناجمة عن مواصلة تطوير منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف. ولن يصبح العالم مكاناً أكثر أماناً بسبب هذا. ولذلك ندعو إلى حوار بناء بشأن الدفاعات المضادة للقذائف – على قدم المساواة – بغية البحث عن حلول تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه الممتاز. وآمل أن يكون المؤتمر قد أحاط علماً على نحو واف بالنقاط التي أثيرت. وستتاح قريباً فرصة للمتكلمين لمعالجة المسائل التي نوقشت والآن أعطي الكلمة لممثل الصين.

السيد شانغ سيان (الصين) *(تكلم بالصينية)*: سيادة الرئيس، إنه يجري حالياً تعديل عميق في النظام الاستراتيجي الدولي. فالبيئة الأمنية الدولية معقدة ومتغيرة، وقد برز، في مجال الحوكمة العالمية، عدد لا يحصى من التحديات الجديدة التي تتطلب دخول جميع الدول، على سبيل الاستعجال، في مفاوضات، وإيجاد حلول. ومن بين هذه التحديات فإن مسألة الدفاعات المضادة للقذائف هي واحدة من أهم المسائل لما لها من أثر خاص عميق ودائم على التوازن الاستراتيجي والاستقرار العالميين، والسلام والأمن، وتحديد الأسلحة، وعملية نزع السلاح. ومن شأن تطوير منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف تقوض التوازن الاستراتيجي والاستقرار العالميين أن يؤدي إلى تفاقم البيئة الأمنية الدولية؛ والأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي لا توافق على ذلك. وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناسبات عديدة قرارات بشأن المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف، داعية الدول المعنية إلى وقف تلك البرامج.

فالتوسع المستمر للمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف يقوض، في المقام الأول، الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ومع أن هذه المنظومات دفاعية بطبيعتها، فإن الدفاعات المضادة للقذائف تصبح، بالنسبة للبلدان التي تمتلك بالفعل ترسانات كبيرة من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والتي تتبع استراتيجية استباقية، درعاً داعماً للضربات الاستباقية. والإصرار على توسيع نطاق منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف من أجل تعزيز المزايا الاستراتيجية الهجومية هو في الواقع طريقة للسعي إلى إحراز تفوق عسكري مطلق من جانب واحد. وسيؤجج النزعة لدى عدد من الدول إلى المجازفة بحل القضايا الدولية باستخدام القوة العسكرية على النحو الذي تراه مناسباً. وقد أظهر تاريخ عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح الدولية على مدى العقود الماضية أن آليات مثل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية تكفل الاستقرار والأمن العالميين، وترسي أسس الحد من الأسلحة الهجومية وتخفيضها. ومع تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، سيزداد أثر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف في التوازن الاستراتيجي على نحو كبير. وستتوقف مسألة ما إذا كان سيمكن المضي قدماً في تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، إلى حد كبير، على ما إذا كان يمكن الحد، بشكل فعال، من تطوير المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف. ويجب أن يكون تطوير تلك المنظومات متناسباً مع التهديد الفعلي الذي تتصدى له، ويجب ألا يتجاوز الاحتياجات الأمنية للبلد. وسيكون لتجاهل السياق الدولي المشترك، ولغض النظر عن الحقوق والمصالح المشروعة للدول الأخرى، والقيام من جانب واحد بتعزيز عملية نشر منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف، تأثير خطير على التطلعات السياسية والأمنية للبلدان التي تسير على درب نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي؛ فالإجراءات من ذلك القبيل من شأنها عرقلة عملية نزع السلاح النووي، مما يؤدي إلى المواجهة، وفي نهاية المطاف إلى سباق تسلح. وبمرور الوقت فإنها ستقوض الاستقرار الاستراتيجي العالمي والإقليمي، مما يجعل من المستحيل في نهاية المطاف على أي كان أن يحقق الأمن المطلق.

ثانياً، تقوض المنظومات الدفاعية العالمية المضادة للقذائف بشكل خطير الأمن في الفضاء الخارجي. فالمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف قادرة لا على اعتراض القذائف

التسيارية فحسب؛ بل يمكن استخدامها أيضاً ضد أهداف في الفضاء. وفي عام ٢٠٠٨، قامت السفينة *ليك إيري (Lake Erie)*، التابعة لقوات الولايات المتحدة البحرية، بتدمير ساتل باستخدام قذيفة من طراز إس إم-٣ من مسافة تقارب ٢٥٠ كيلومترا، مبينة بذلك قدرة القذائف على اعتراض السواتل. ويشكل نشر منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف في الواقع تهديداً خطيراً للأصول الفضائية لجميع بلدان العالم. وفي غياب قواعد دولية لمنع تسليح الفضاء الخارجي، يقوم بعض الدول بعناد بتطوير التكنولوجيات المضادة للقذائف ونشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف. وإذا لا توضع قيود، فقد يتم نشر أسلحة مضادة للقذائف في الفضاء الخارجي. وإذا حدث ذلك، فإن خطر التسليح الصريح للفضاء الخارجي سيصبح أسوأ بكثير، وسوف نرى سباقاً للتسلح في الفضاء الخارجي. وذلك يتعارض تماماً مع رغبة المجتمع الدولي المعلنة في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومع الجهود التي يبذلها من أجل صون الأمن هناك، كما أن جميع الجهود التي بذلت في الماضي من أجل تحقيق تلك الغايات قد تذهب سدى. وقد اقترح الاتحاد الروسي والصين في مناسبات عديدة التفاوض على معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. ولقد دعونا باستمرار إلى تنمية موارد الفضاء الخارجي واستخدامها على نحو رشيد، وحماية البيئة في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي كمورد نظيف غير ملوث.

ثالثاً، إن منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تهدد بشكل خطير حقوق الصين والاتحاد الروسي ومصالحهما. وقد شددت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا مراراً وتكراراً على أن الهدف من نشر منظومة ثاد الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع هو أن تكون رادعاً، من أجل التصدي للتهديدات بإطلاق قذائف نووية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحماية أمن جمهورية كوريا، ذاكرتين أنها ليست موجهة ضد أية بلدان ثالثة. والواقع أن طول شبه الجزيرة الكورية لا يزيد عن ٨٤٠ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب، وبالتالي لا حاجة إلى أن يتجاوز مدى القذائف ١ ٠٠٠ كيلومتر. إلا أن رادار منظومة ثاد فعال على مدى يتجاوز ٢ ٠٠٠ كيلومتر، والمنظومة قادرة على اعتراض القذائف التسيارية من مدى يصل إلى ٣ ٥٠٠ كيلومتر، وهذا يتجاوز بكثير الاحتياجات الدفاعية لجمهورية كوريا. وتنشر الولايات المتحدة وجمهورية كوريا وبلدان أخرى أكثر من ١٠٠ قاذفة من طراز PAC-3 وأكثر من ١٠ سفن ذات نظام ايجس القتالي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالتالي، فإن نشر منظومة ثاد مناورة خادعة على ما يبدو لمآرب خفية؛ والهدف الحقيقي هو توسيع نطاق منظومة الولايات المتحدة الدفاعية العالمية المضادة للقذائف، والمضي قدماً في بناء جدار دفاعي مضاد للقذائف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعزل الصين، وتعزيز مراقبة العمق الاستراتيجي للصين والشرق الأقصى الروسي، وتقليص القدرات الاستراتيجية للصين والاتحاد الروسي. وهذا يتفق تماماً مع استراتيجية التعويض الثالثة للولايات المتحدة، التي ترمي إلى كبح الصين والاتحاد الروسي وتقويض مصالحهما الاستراتيجية بشدة. ويعارض كل من الصين والاتحاد الروسي تطوير منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف. وقد أصدر رئيسا الدولة في البلدين بياناً مشتركاً بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي وهما يعارضان قيام الولايات المتحدة بتطوير منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف، في تجاهل لشواغل دول المنطقة، ونشر نظام ايجس القتالي قبالة سواحل أوروبا،

ونشر منظومة ثاد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسنمضي قدماً في اتخاذ المزيد من الإجراءات للدفاع عن أمن الصين والاتحاد الروسي وحقوقهما ومصالحهما، وعلى التوازن الاستراتيجي الإقليمي.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل الصين على بيانه. وقد كان كلا العرضين المقدمين إلى المؤتمر مفيدين جداً، وزاخرين بالمعلومات والصور توسع كلاهما في معالجة عدد من الحجج. وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند، السفير غيل.

السيد غيل (الهند) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ومن دواعي السرور أن نرى السنغال، وهي العضو معنا في مجموعة الـ ٢١، في مقعد الرئاسة. واسمحوا لي أيضاً أن أنوه مع التقدير بجهود الرئاستين الرومانية والروسية من أجل توجيه المؤتمر صوب العمل الموضوعي. وإننا نقدر أيضاً الجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، سفير ميانمار.

لا تزال الهند ملتزمة بالمثل العليا المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وبتعددية الأطراف. وهذا هو حقاً عصر الترابط. ولا يمكن إيجاد حلول دائمة لمشاكلنا المشتركة المتعلقة بالسلام والأمن إلا بالسعي إلى تحقيق التعددية الحقيقية. فالعالم لم يعد ملعباً لقلة قليلة. بل هو الآن وسيظل متعدد الأقطاب حقاً – على الصعيد العالمي وفي جميع أقاليم العالم. ويتعين أيضاً على المحافل العالمية للحوكمة أن تتطور وأن تجسّد هذه التعددية؛ وإلا فإن فعاليتها وشرعيتها ستُمسّان. ولا مكان للغة الامتياز والاستحقاق في عالم اليوم، وبالفعل، سيتجاوز التقدم البشري الجيوب المتبقية للامتياز والاستحقاق، تاركاً إياها مقطوعة السبل، كما فعل في الماضي. ويجب على الراغبين في تولي زمام القيادة أن يثبتوا أنهم يعملون بصدق وتفان من أجل الصالح العام، وأن يعملوا بما يقولون وأن يعترفوا للآخرين بما يطلبونه لأنفسهم.

إن مؤتمر نزع السلاح، سيادة الرئيس، يجمعنا على أساس التساوي في السيادة، وبمسؤولية كاملة لصياغة صكوك ملزمة قانوناً من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين. وجدول أعمالنا يتسم بالشمول. وهو يتسم كذلك بالمرونة من أجل التعامل مع التحديات المعاصرة، كالتي تتعلق بالدفاعات المضادة للقذائف التسيارية والأسلحة المضادة للسواتل التي ذكرها المتكلمان السابقان. وحتى إلقاء مجرد نظرة عارضة على السيناريو الأمني الدولي يكشف عن مجموعة من تلك التحديات. فالإرهاب مستمر في الازدهار والعنف الإرهابي يحظى بالتشجيع أو بالتغاضي عنه. وتديم الروايات عن حالة الضحية وعن الغيرية ذلك العنف. وما زال الاتجار بالأسلحة والتكنولوجيات الفتاكة مستمر، متسبباً في الموت والفوضى في جميع القارات. والقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، التي جرى تطويرها بشكل دؤوب طيلة قرن تقريباً، يضرب بها عرض الحائط في السنوات الأخيرة. والأسلحة البيولوجية والتكسينية – آفة ظننا أننا تركناها وراءنا في القرن العشرين – يمكن أن تعود بتكنولوجيات جديدة. وخطر حصول جهات فاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل حقيقي وحاضر. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المثيرة للإعجاب في أثرها الإنمائي، يجري الآن تحريفها لصنع أسلحة تسبب التشويش والنزاعات. وظهور الاستقلالية في منظومات الأسلحة يطرح تحديات جديدة للدول في قيامها بالمراقبة وتحمل المسؤولية، وهناك تهديدات جديدة للأمن والنظام في المجال البحري.

وفي حين أن هذه الشواغل الأمنية غير التقليدية آخذة في النمو، فإن التهديدات التقليدية لم تختف. وفي الواقع، ما زال الانتشار النووي مستمراً، وتُستحضر سيناريوهات جديدة لاستخدام الأسلحة النووية في عودة رهيبة إلى الوراء إلى أسوأ الصور النمطية للحرب الباردة. ويجري التوسع في إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية بمعدل لم نره منذ الحرب الباردة. ويستخدم سرد كاذب يقوم على المعايير المزدوجة والتمييز لإخفاء هذه النوايا التي تسبق أية علاقة سببية لاحقة استمع إليها في هذه القاعة. وفي الوقت نفسه، تبذل المساعي لتغيير قانون اللعبة باستمرار في ما يتعلق بالأداة الوحيدة القادرة على وضع حد لهذا الإنتاج على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه دولياً وبصورة فعالة، ومحاولة الربط بمسائل لا صلة لها بهذا المحفل.

سيادة الرئيس، أود أن أكون واضحاً. إن الخطر الحقيقي على الأمن الدولي يأتي من الآراء الضيقة للغاية المتعلقة بالأمن، والتي تخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية في وقت يريد فيه عدد هائل من الدول المضي في الاتجاه الآخر، ومن رعاية دول لجهات فاعلة من غير الدول لا يعرف توجهها العدمي حدوداً دولية أو محرمات إنسانية. إننا نعيش في عالم مليء بالتباينات. تصوروا لو بدأ جميع الدول التي لديها شواغل تتعلق بالتباين معالجة هذه الشواغل بأدوات خطيرة من ذلك القبيل. فسيكون من الصعب الحفاظ على الثقة الاستراتيجية في تلك الحالة وسيتوقف التقدم المحرز في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وستبدو هذه التحديات أقل حدة لو كان العالم ككل يسير نحو الإزالة الكاملة التي يمكن التحقق منها للأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. إن الهند تؤيد النداء الذي توجه به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٢١ في هذه القاعة في وقت سابق من هذا الشهر، واقتبس: "وعلى سبيل الأولوية القصوى، ينبغي للمؤتمر أن يبدأ بإجراء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية تحظر حيازة الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية في العالم دون تمييز وبصورة يمكن التحقق منها وذلك ضمن إطار زمني محدد".

والمؤتمر هو المكان المناسب للسعي إلى نزع السلاح النووي بجميع عناصره الأساسية. فلديه الولاية والعضوية والقواعد لبدء السير في مسار نزع السلاح النووي. ولذلك، فإن الهند لا تشارك في أعمال مؤتمر حظر الأسلحة النووية، الذي بدأ هذا الأسبوع في نيويورك. وهذا القرار لم يكن سهلاً بالنسبة للهند. ونحن نقدر الجهود الصادقة الماثلة وراء المبادرة، ونظل على استعداد للعمل مع مقدميها لتقليص دور الأسلحة النووية وفائدتها العسكرية، وحظر استخدامها في أي ظرف من الظروف، وللقضاء عليها على الصعيد العالمي.

سيادة الرئيس، إن نزع السلاح النووي يتطلب التزاماً عالمياً وإطاراً متعدد الأطراف متفقاً عليه. ويجب أن يستند إلى ثلاث ركائز هي: الحظر الشامل والقضاء التام، والتحقق الدولي. والهند مستعدة للبدء بالعمل على هذه العناصر الأساسية عن طريق إنشاء هيئة فرعية تابعة للمؤتمر تكون لها ولاية متفق عليها في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن.

وقبل أن أختتم كلمتي، سيادة الرئيس، أود أن أشكر المتكلمين السابقين على عرضيهما وأطلب إذا كان ممكناً الحصول على الشرائح التي استخدمت حتى يتسنى لخبرائنا دراستها بجدية. فالعرضان شددا على أن من المهم جداً تحديد جميع العوامل ذات أثر على الثقة الاستراتيجية، ومقابل ذلك تحديد جميع العوامل وجميع الخطوات التي يمكن أن تحسن الثقة الاستراتيجية

والثقة المتبادلة. وقد دعت الهند إلى إجراء حوار مجدٍ في ما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة، والحد من احتلال الأسلحة النووية لمكانة بارزة في الشؤون الدولية وفي المذاهب الأمنية.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل الهند على بيانه الممتاز وعلى كلماته اللطيفة تجاه بلدي، السنغال. وأُعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم هذا الدور. وأتعهد بتعاون وفد بلدي معكم وأنتم تضطلعون بمهامكم كرئيس.

سيادة الرئيس، إن ما عرض للتو في هذا المحفل هو في معظمه من محض الخيال العلمي – وبصراحة، ليس من الخيال العلمي الجيد جداً. فروسيا، وإلى حد ما الصين، قد جعلا الأمر يبدو وكأن الولايات المتحدة قادرة على تهديد القوى النووية الاستراتيجية. ومن الواضح أن هذا غير صحيح. فهما تستخدمان هذه الاتهامات كوسيلة لتبرير التحديث السريع لقواتهما الاستراتيجية. وأعتقد أن من المهم، سيادة الرئيس، أن آخذ بعض الوقت لاستعراض عدد من هذه الاتهامات. أعتذر مقدماً إلى زملائي في هذه القاعة، غير أنني أعتقد أنني بحاجة إلى التطرق إلى عدد من الأمور التي قيلت هنا.

أولاً، اسمحوا لي بأن أبدأ بتقديم ملخص بسيط للوقائع التاريخية المتعلقة بانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، لأنني أعتقد أن من المهم بالنسبة للبلدان الممثلة في هذه القاعة أن تفهم بشكل أفضل ماذا حدث، على الأقل من وجهة نظر الولايات المتحدة. أعطت الفقرة ٢ من المادة الخامسة عشرة من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ لكل طرف الحق في الانسحاب من المعاهدة إذا رأى أن أحداثاً استثنائية تتعلق بموضوع الاتفاقية أصبحت تعرض مصالحه العليا للخطر. وبين وقت دخول المعاهدة حيز النفاذ عام ١٩٧٢، وإعلان الولايات المتحدة اعتزامها الانسحاب من المعاهدة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حاز عدد من الدول والكيانات من غير الدول أو سعى أو يسعى حالياً بنشاط إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، فإن عدداً من الدول تقوم حالياً بتطوير قذائف تسيارية، بما في ذلك القذائف التسيارية الطويلة المدى، كوسائل لإيصال أسلحة الدمار الشامل.

وكان واضحاً آنذاك، وما زال واضحاً اليوم، أن بعض هذه الكيانات على استعداد لاستخدام هذه الأسلحة ضد الولايات المتحدة. وقد شكلت هذه التطورات، وما زالت تشكل، تهديداً مباشراً لأراضي الولايات المتحدة ولأمنها وتهدد مصالحها الأمنية الوطنية. ونتيجة لذلك، خلصت الولايات المتحدة إلى أنه يجب عليها استحداث منظومات مضادة للقذائف التسيارية وتجربتها ونشرها، للدفاع عن أراضيها الوطنية، وعن قواتها خارج الولايات المتحدة وقوات أصدقائها وحلفائها. ولذلك، وعملاً بالفقرة ٢ من المادة الخامسة عشرة من المعاهدة، قررت الولايات المتحدة ممارسة حقها في الانسحاب من المعاهدة. ووفقاً لأحكام المعاهدة، فإن انسحاب الولايات المتحدة، كما يعلم الكثير منكم على ما أعتقد، دخل حيز النفاذ في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

ومن المهم التعرف على عدة نقاط تتعلق بحقيقة سياسات الولايات المتحدة وجهودها الحالية في ما يتعلق بالقذائف التسيارية. أولاً، وهذا مهم، دفاعات الولايات المتحدة ضد القذائف التسيارية دفاعية بطبيعتها. وقد ظلت الولايات المتحدة صريحة وشفافة بشأن الأسباب التي تجعل برامجنا الدفاعية المضادة للقذائف لا تمثل تهديداً للأمن الاستراتيجي لروسيا والصين. وقد قلنا مراراً وتكراراً أن دفاعاتنا المضادة للقذائف ليست موجهة ضد روسيا والصين، ولن تقوض قدرات الردع الاستراتيجية لروسيا والصين. وما زال التهديد الذي يتعرض له سكان الولايات المتحدة وأراضيها وقواتها وأصدقاؤها وحلفاؤها والذي يشكله الانتشار المتزايد للقذائف التسيارية، والدفاعات المضادة للقذائف يشكل جزءاً من رد أوسع نطاقاً للتصدي لها. وتعزز دفاعات الولايات المتحدة المضادة للقذائف التسيارية، إلى جانب الدفاعات المضادة للقذائف التسيارية للأصدقاء والحلفاء، الاستقرار الإقليمي بالتصدي للقوة الجبرية للقذائف التسيارية.

واسمحوا لي أن أشدد ببساطة على بعض النقاط حول بعض الاتهامات الروسية هنا بشأن الدفاعات المضادة للقذائف التسيارية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي. كما سبق أن قلت في هذه القاعة، فإن روسيا تواصل، على أعلى المستويات، ادعاء أن منظوماتنا الدفاعية المضادة للقذائف تقوض الاستقرار الاستراتيجي. لقد كان كل من الولايات المتحدة ومنظمة الحلف واضحاً جداً في تأكيد أن المنظومة التي تقوم منظمة الحلف ببنائها في أوروبا ليس الغرض منها تقويض قدرات الردع الاستراتيجية لروسيا، وهي غير قادرة على ذلك.

إن دفاعات الولايات المتحدة ومنظمة الحلف المضادة للقذائف التسيارية موجهة ضد تهديدات القذائف التسيارية الآتية من خارج المنطقة الأوروبية – الأطلسية. وقد أوضحت منظمة الحلف والولايات المتحدة هذا لروسيا، في العديد والعديد من المرات على مر السنين. لقد أوضحنا هذا للروسيين وقت حكومات كلينتون وبوش وأوباما. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أنه على مر السنوات العشرين الماضية، طرحت الولايات المتحدة ومنظمة الحلف مقترحات عديدة للتعاون بين روسيا والولايات المتحدة وكذلك بين منظمة الحلف وروسيا في مجال الدفاعات المضادة للقذائف، ويشمل ذلك إنشاء مراكز للدفاعات المضادة للقذائف مشتركة بين منظمة الحلف وروسيا لرصد عمليات إطلاق القذائف التسيارية ولتعزيز التعاون في العمليات الدفاعية المضادة للقذائف.

غير أن روسيا، كما يعلم الكثير منكم في هذه القاعة على ما أعتقد، هي التي أنهت من جانب واحد، في عام ٢٠١٣، هذا الحوار التعاوني مع منظمة الحلف. ثم أدت أعمال روسيا غير المشروعة في أوكرانيا في عام ٢٠١٤ إلى تعليق حوارنا – الحوار الثنائي – حول التعاون في مجال الدفاعات المضادة للقذائف. وتحتج روسيا بأنها قدمت مقترحات قائمة على حسن النية في ما يتعلق بالدفاعات المضادة للقذائف. وفي الواقع، كانت مجرد مطالبات بما أطلق عليه "ضمانات ملزمة قانوناً" كانت روسيا تعلم أن الولايات المتحدة لن تستطيع قبولها. ومن شأن النهج المتبع من روسيا أن يفرض قيوداً صارمة على دفاعاتنا المضادة للقذائف الدفاعية وأن يقوض قدرتنا على حماية أنفسنا، وقواتنا المنتشرة وحلفائنا وأصدقائنا من تهديدات القذائف التسيارية الآخذة في التطور والازدياد.

واسمحوا لي سيادة الرئيس بالخوض أكثر قليلاً في التفاصيل في ما يتعلق ببعض الاتهامات. لقد استمعنا اليوم – وكثيراً ما نسمع هذه الترديدة من بعض الدوائر، لا سيما روسيا

والصين – أن الدفاعات المضادة للقذائف تخل بالاستقرار. وقد أوضحنا، مع التشديد على الشفافية وبناء الثقة، أن لا شيء نقوم به في ما يتعلق بمخططاتنا الدفاعية المضادة للقذائف سيقوض الأمن الدولي. فليس من مصلحتنا أن نفعل ذلك. ويغلب على الظن أن ذلك أمر باهظ التكلفة وصعب للغاية من الناحية التقنية.

ونمط التفكير زمن الحرب الباردة، في ما يتعلق بالدفاعات المضادة للقذائف التسيارية، لم يعد صالحاً. فالإمكانيات المحدودة للدفاعات المضادة للقذائف التسيارية غير قادرة، كما قلت، على تهديد القوات النووية الاستراتيجية لروسيا ولا تشكل تهديداً للاستقرار الاستراتيجي. وقد كانت القذائف التسيارية، خلال الحرب الباردة، هي الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للحفاظ على التوازن الاستراتيجي بين بلدينا. أما اليوم، فإن القذائف التسيارية بصدد الانتشار في جميع أنحاء العالم، وينظر إليها كسلاح شائع الاستخدام في ساحات المعارك. ولهذا السبب فإن دفاعات اليوم المضادة للقذائف والمحدودة الاستخدام أمر لا بد منه لضمان الاستقرار الاستراتيجي على الصعيد الإقليمي. وهذا هو السبب الوحيد الذي يجعل الولايات المتحدة تسعى إلى إيجاد قدرات دفاعية مضادة للقذائف على الصعيد الإقليمي.

وعلاوة على ذلك، فإن الدفاعات المضادة للقذائف تولد عدم التيقن من نتائج الهجمات، مما يرفع التكلفة بالنسبة للبلدان والجماعات التي تسعى إلى تجاوز الدفاعات. وبتقليص ثقة بلد ما في فعالية هجماته بالقذائف، فإننا نعزز قدرة الردع والاستقرار الإقليمي. والدفاعات المضادة للقذائف والتعاون في مجال الدفاعات المضادة للقذائف يوفران أيضاً الطمأنة – والطمأنة تساعد على الحد من هشاشة بلد ما إزاء الهجمات بالقذائف التسيارية – وكذلك الطمأنة في ما يتعلق بالتزام الولايات المتحدة بالدفاع عنها.

ويتسم الجزء الأخير بأهمية خاصة لأنه يدل على أن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب حلفائها للوفاء بالتزاماتها تجاههم، حتى في وجه نمو الطاقات العسكرية للخصوم الإقليميين. وكما قلت في هذه القاعة في أكثر من مناسبة، فإن العديد من عمليات النشر الدفاعية الإقليمية، مثل منظومة باتريوت (Patriot) ومنظومة ثاد الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع مصممة بطبيعتها للاستخدام في مسرح العمليات. وهي غير قادرة على الدفاع ضد القذائف التسيارية العابرة للقارات التي تطلق على الولايات المتحدة. بيد أن منظومة ثاد قادرة على الدفاع ضد القذائف التسيارية المتوسطة المدى والأوسط مدى التي تقوم كوريا الشمالية بنشرها. ومع ذلك، ورغم المحاولات المتكررة للتعبير عن هذه الحقائق التي يمكن إثباتها، يواصل الاتحاد الروسي تأكيد أن نشرنا لهذه المنظومات على الصعيد العالمي يهدف بطريقة ما إلى تطويق روسيا.

وكما أوضحت قبل عامين تقريباً في هذه القاعة، فإننا حرصنا، من منطلق فهمنا للحقيقة العالمية للفيزياء، على أن نبين كيف أن المنظومات التي نقوم بنشرها توجد في أماكن مثالية للتصدي للتهديدات الإقليمية. واستناداً إلى القوانين العلمية التي لا تقبل الجدل، فإن هذه المنظومات لا تستطيع أن تفعل الأشياء التي تقول الحكومة الروسية إنها قادرة على فعلها، ومن ثم جاءت ملاحظاتي المتعلقة بالخيال العلمي.

ربما شاهدتم في الماضي، وحتى هنا اليوم، خرائط روسية للمسارات تظهر كيف يمكن، على سبيل المثال، استخدام القذائف المعترضة من طراز القذيفة العادية-٣، النوع Block IIA

ضد القذائف التسيارية الروسية العابرة للقارات. والمشكلة مع هذه الحجة هو أنها تفترض أن في اللحظة – نفس الثانية بالضبط – التي يتم فيها إطلاق قذيفة تسيارية روسية عابرة للقارات، نقوم نحن أيضاً بإطلاق قذيفتنا المعترضة. وتفترض هذه الحجة أيضاً أننا نعرف تماما إلى أين تتجه القذيفة التسيارية الروسية العابرة للقارات وأين سيكون موقعها بعد بضع دقائق من الإطلاق بغية ضرب المركبات العائدة. وتبين اختبارات الطيران السابقة بوضوح أنه لا يمكننا بدء التفكير في إطلاق قذيفة معترضة إلا بعد أن تكون القذيفة التسيارية قد أنهت مرحلة الانطلاق، وانفصلت الرؤوس الحربية، وتوفر لدينا الوقت لإيجاد حل لإطلاق النار. ونحن بحاجة إلى كثير من الوقت لجمع المعلومات عن المكان الذي تتجه إليه القذيفة قبل أن نتمكن من إطلاق قذيفتنا المعترضة. ونتيجة لذلك، فإن الأمر لا يستوي بتاتا بصراحة، حسب قوانين الفيزياء. ولا سبيل إلى أن تتمكن قذيفة معترضة، من طراز القذائف العادية–٣ من النوع Block IIA التي بحوزة الولايات المتحدة، من مطاردة مركبات عائدة روسية.

وفي ما عدا قدراتنا في مسرح العمليات، وأعدكم سيادة الرئيس بألا آخذ من الوقت أكثر بكثير مما أخذت، في ما عدا قدراتنا في مسرح العمليات، فإن قذائفنا المعترضة الأرضية المنتشرة في ألاسكا وفي كاليفورنيا لا تشكل خطراً على القوات النووية الاستراتيجية الروسية فالقذائف المعترضة الأرضية مصممة للتعامل مع المنظومات البدائية المنشورة بأعداد محدودة وبتدابير مضادة بسيطة. ومن الناحية التكنولوجية، فإن القذائف المعترضة الأرضية لا يمكنها مواجهة القدرات المتطورة والتدابير المضادة للقذائف التسيارية العابرة القارات لروسيا والصين.

اسمحوا لي أن أختتم كلامي، سيادة الرئيس، بهذه النقطة الأخيرة. لقد أخذت الكثير من الوقت هنا، لكن اسمحوا لي فقط بأن أشير إلى أنه ليس لدينا شواغل إزاء الأثر على الاستقرار الاستراتيجي الناجم عن نشر روسيا لـ ٦٨ قذيفة معترضة في منظومة موسكو للقذائف المضادة للقذائف التسيارية: ٦٨ قذيفة معترضة تم نشرها أزيد بـ ٢٤ قذيفة حتى مما تعتزم الولايات المتحدة نشره. وعلاوة على ذلك، فإن روسيا ظلت دائماً صريحة جداً في إعلان أن منظومة موسكو للقذائف المضادة للقذائف التسيارية موجهة خصيصاً ضد الولايات المتحدة؛ كما أن روسيا، تماما مثل الولايات المتحدة، تقوم بتحديث راداراتها وقذائفها المعترضة كجزء من منظومتها. إلا أن ذلك لا يثير الشواغل في الولايات المتحدة إزاء الاستقرار الاستراتيجي.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إن من المؤسف أن الزملاء الروسيين والصينيين اختاروا تقديم عرض قائم على الخيال العلمي لأنه يستحضر أساطير ويخلق معلومات خاطئة عن منظومات الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف – وبطبيعة الحال، فإنه لا يعالج بعض التهديدات التي يشكلها تحديث القوات الاستراتيجية الروسية والصينية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها. وأود أن أتوقف هنا، سيادة الرئيس. أشكركم جزيل الشكر، ومرة أخرى، تهانئي لكم على توليكم الرئاسة.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل الولايات المتحدة على البيان الذي أدلى به، والعبارات اللطيفة التي توجه بها للسنغال. وقد وصلنا تقريباً إلى نهاية قائمة المتكلمين التي أعدتها الأمانة العامة وسنستمع الآن إلى بيان جمهورية كوريا. وندعو كل متكلم يرغب في الإدلاء ببيان أن يرفع لوحته. الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم إن – تشول (جمهورية كوريا) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، يود وفد بلدي بادئ ذي بدء، أن يهنئ السنغال على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونؤكد لكم تعاوننا الكامل خلال فترة ولايتكم.

وأود أن أتطرق إلى بعض الأمور التي ذكرت بشأن منظومة ثاد الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع، الموجودة اليوم في جمهورية كوريا. لقد أكدنا مراراً وتكراراً أن منظومة ثاد هي ذات طبيعة دفاعية بحتة لمواجهة التهديد الجاد والمباشر الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكلنا يعرف جيداً مدى خطورة هذا التهديد.

وأؤكد مرة أخرى أن الغرض من منظومة ثاد وهدفها وعملياتها وقدراتها التقنية تقتصر على الردع والدفاع عن جمهورية كوريا من التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويؤكد هذه الحقيقة الخبراء الدوليون ووسائط الإعلام المشهود لها بالموضوعية والخبرة والدقة.

وإذا زال ذلك التهديد الذي تمثله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فلن نحتاج إلى منظومة ثاد. ولكن حتى ذلك الحين، من حق جمهورية كوريا ومن واجبها، كالصين أو أي كان، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية أمنها الوطني وسلامة شعبها من أي تهديد واضح ووشيك. فمثل هذه الحقوق والواجبات لا تقبل الجدل.

وحيث إن البعض ذكر مقولة صينية، أود أن أستعين بمقولة أحد مؤسسي الفلسفة الصينية. لقد حدد منغزي منسيوس أربع سمات أساسية للكائن البشري لكي يكون إنساناً. أولاً الشفقة على من هم في ورطة. ثانياً النفور مما هو غير مناسب أو ما هو مشين. ثالثاً القدرة على معرفة الخطأ من الصواب. رابعاً التواضع والحشمة والاعتدال. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الأفعال القائمة على الكراهية، مقصودة كانت أم غير مقصودة، أو القائمة على الاتهامات الباطلة، المقصودة أو غير المقصودة، ليست من الأشياء التي قالها منسيوس.

اسمحوا لي بأن أختتم بالقول إن ما يقولونه هو من الخيال، وليس حتى من الخيال العلمي لأنه لا يستند إلى العلم على الإطلاق.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل جمهورية كوريا. لقد طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أخذ الكلمة من جديد. الكلمة لكم سعادة السفير.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، أردت أن أتناول بعض النقاط حول مسألة أخرى تتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الولايات المتحدة تدين بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢١ آذار/مارس بإطلاق قذيفة تسيارية، إضافة إلى قيامها، في ١٩ آذار/مارس باختبار محركات قذائف تسيارية. وعمليتا الإطلاق واختبار المحركات تشكلان انتهاكاً جسيماً للعديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكما قلنا مراراً عديدة في هذه القاعة، فإنه يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقف أعمالها الاستفزازية وشعاراتها الرنانة، والتقيد بالتزاماتها الدولية والالتزام من جديد بإزالة السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. وسيحمل المجتمع الدولي كوريا الشمالية المسؤولية عن ذلك.

واسمحوا لي سيادة الرئيس بأن أضيف فقط أن بعض البلدان الممثلة في هذه القاعة، تشارك في مفاوضات في نيويورك حول ما يسمى بمعاهدة لحظر الأسلحة النووية، وذلك في

الواقع لن يجعل العالم مكانا أكثر أمانا، ولن تسهم في المزيد من نزع السلاح النووي. ويحدوني الرغبة والأمل في أن يولوا الاهتمام للتهديد القائم الجلي الذي تشكله برامج القذائف والبرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإذا كانت هذه البلدان جادة حقا في التعامل مع التهديد النووي الأكثر خطورة الذي يواجهه المجتمع الدولي، لكانت تركز على التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. وأُعطي الكلمة الآن من جديد إلى ممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم إن – تشول (جمهورية كوريا) *(تكلم بالإنكليزية)*: أعتذر كثيراً سيادة الرئيس، لأخذ الكلمة مرة أخرى. وأود أن أعرب بإيجاز عن إدانتنا الشديدة لانتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر والمزمن لقرارات مجلس الأمن، حيث أن ذلك يهدد السلام والأمن الدوليين. وقرارات مجلس الأمن تنص بوضوح في ما تنص عليه، على أنه يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعليق جميع الأنشطة المتصلة ببرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية.

وإننا ندين ذلك بشدة، ونحث المجتمع الدولي على بذل كل ما في وسعه ليضع حداً مرة وإلى الأبد للاستفزازات التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل جمهورية كوريا. وأُعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوميناتو (اليابان) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في مساعيكم من أجل نجاح رئاستكم.

سيادة الرئيس، يود وفد بلدي أن يشير إلى قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢١ آذار/مارس بإطلاق قذيفة تسيارية، إضافة إلى قيامها في ١٩ آذار/مارس، باختبار محركات قذائف تسيارية. وهذا يشكل انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن في هذا الصدد، بما فيها القرار الأخير ٢٣٢١(٢٠١٦).

وتدين اليابان بشدة عمليتي الإطلاق والاختبار هاتين، وتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن في هذا الصدد وللالتزامات الدولية الأخرى بدون مزيد من الأعمال الاستفزازية.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل اليابان. وأعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة دامبروزيو (إيطاليا) *(تكلمت بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على اضطلاعكم بولايتكم وأن أؤكد لكم دعم إيطاليا وتعاونها الكاملين.

وأود أن أنضم إلى الوفود الأخرى بالتأكيد مجدداً على أن إيطاليا تدين بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا، في ٢١ آذار/مارس، بإطلاق قذيفة تسيارية إضافة إلى قيامها في ١٩ آذار/مارس باختبار محركات قذائف تسيارية. إن ما يجريه هذا البلد من اختبارات متكررة للقذائف التسيارية وتطوير لترسانة نووية يشكِّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك علنا، مرة أخرى، القرارات القائمة لمجلس الأمن التابع

للأمم المتحدة. وإيطاليا على استعداد للمساهمة في رد حازم ومتماسك من المجتمع الدولي. وبصفتنا الرئيس الحالي للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٧١٨، سندعم الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لإنفاذ مجموعة التدابير التقييدية التي اعتمدها مجلس الأمن.

ونوجه مرة أخرى نداء عاجلاً إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتخلي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه عن جميع برامجها القائمة النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثلة إيطاليا. وأعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) *(تكلمت بالإنكليزية)*: اسمحوا لي سيادة الرئيس بأن أستهل كلمتي بتهنئتكم على توليكم الرئاسة. وأؤكد لكم تعاون الوفد الأسترالي.

سيادة الرئيس، إن أستراليا تدين استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سلوكها المتهور والمخل بالاستقرار، بما في ذلك آخر اختبار فاشل للقذائف أجرته في ٢١ آذار/مارس. ويمثل العمل المستمر على البرامج النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية خرقاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويشكل تهديداً مستمراً للسلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وهناك حاجة ماسة إلى زيادة رفاه شعب كوريا الشمالية الذي أنهكه الفقر وليس إلى توجيه الموارد نحو تطوير الأسلحة والقذائف النووية.

وتدعو أستراليا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف سلوكها الاستفزازي، والتخلي عن برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف، وإلى العمل بشكل بناء مع المجتمع الدولي.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثلة أستراليا على كلماتها اللطيفة. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد بيونتينو (ألمانيا) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام وبأن أؤكد لكم دعمنا الكامل.

إن كوريا الشمالية، بقيامها خلال الأيام العشرة الماضية باختباراتها المتكررة لمحركات القذائف التسيارية، توجه مرة أخرى رسالة خاطئة إلى المجتمع الدولي. ولا يسعنا إلا أن ندين اختبارات المحركات هذه، والاختبارات السابقة للقذائف. ونؤكد مرة أخرى أن قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد تحظر بوضوح استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برنامجها النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية. ولذلك، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى الامتثال للقانون الدولي القائم والكف عن المزيد من الاستفزازات.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل ألمانيا. وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد دافيسون (كندا) *(تكلم بالفرنسية)*: سيادة الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها كندا الكلمة خلال فترة رئاستكم، أود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي.

(تكلم بالإنكليزية)

سيادة الرئيس، إن كندا تدين قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً باختبار قذائف. وما زلنا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية، والكف فوراً عن نمط الأعمال غير القانونية والمخلة بالاستقرار التي تقوم بها، والتخلي فوراً وبشكل يمكن التحقق منه عن برنامجها للقذائف التسيارية.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل كندا. وأعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة كلارينبولد (هولندا) *(تكلمت بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال فترة رئاستكم، تود هولندا أن تهنئكم على توليكم هذا المنصب. ونؤكد لكم طبعاً تعاوننا الكامل.

إن مملكة هولندا تدين بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً بإطلاق قذائف وكذلك باختبار محركات. إن عملية الإطلاق في ٢١ آذار/مارس كانت الثانية بالفعل في آذار/مارس، والثالثة في غضون شهر واحد. وعمليات الإطلاق والتجارب النووية هذه التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهدد بشكل خطير السلم والاستقرار في المنطقة، وينبغي أن تتوقف فوراً.

وتدعو هولندا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التوقف فوراً عن استفزازاتها المستمرة والدخول من جديد في حوار حقيقي مع المجتمع الدولي. ولضمان ذلك، من واجب المجتمع الدولي أن يطبق بالكامل الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأن هذه الجزاءات لن تكون فعالة إلاّ بما يبذله الجميع من جهود مشتركة دؤوبة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنواصل العمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعن طريقهما من أجل التأكد من اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات موحَّدة وفعالة.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثلة هولندا. وأعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد نورد (السويد) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي بأن أعرب عن دعمنا الكامل لعملكم.

وتدين السويد بشدة الاختبار الذي أجرته مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار برنامجها للقذائف التسيارية – وهو برنامج يشكل انتهاكاً للالتزامات القانونية التي تحددت بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لهذه القرارات والدخول في حوار يهدف إلى تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية بغية تعزيز السلم والاستقرار في تلك المنطقة.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل السويد. وأعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد هيرايز إسبانيا (إسبانيا) *(تكلم بالإسبانية)*: سيادة الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة خلال فترة رئاستكم، نود أن نتمنى لكم كل التوفيق في الاضطلاع بولايتكم ونتعهد بالتعاون الكامل معكم.

وينضم وفد بلدي إلى كل من أدان بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذيفة تسيارية في ٢١ آذار/مارس، وباختبارات في ١٩ آذار/مارس. وهذه الأنشطة، التي تجري في انتهاك صارخ ومطلق للالتزامات التي حددها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ولذلك يدعو وفد بلدي هذا البلد إلى الدخول في حوار صادق مع المجتمع الدولي بغية التخلي عن برامجه النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل إسبانيا. إذا كانت هناك وفود أخرى ترغب في الإدلاء ببيانات، أرجوكم إعلامي بذلك. أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، اسمحوا لي في البداية، باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في مساعيكم من أجل الاضطلاع بمهامكم.

وقبل أن أرد على الادعاءات غير المقبولة التي أطلقها بعض الوفود، ومنها الولايات المتحدة واليابان وبعض البلدان الغربية، لا يسعني إلا أن أعرب عن شعور وفد بلدي القوي بخيبة الأمل والإحباط لتحول هذه القاعة إلى منبر مسيّس للغاية توجه فيه بعض البلدان إصبع الاتهام، وتلقي اللوم على عضو في الأمم المتحدة، بدوافع سياسية خاصة بها. إن وفد بلدي يرفض بشدة المبررات غير المقبولة التي قدمتها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بأن منظومة ثاد الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع هي لمنع تهديدات القذائف من الشمال. ومن الواضح أن منظومة ثاد موجهة نحو تحييد القوات الاستراتيجية للبلدان المجاورة وتأمين توفق الولايات المتحدة العسكري في المنطقة. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتنصل من مسؤوليتها عن تصاعد التوتر الناجم عن تعزيزاتها العسكرية وتدريباتها العسكرية، ويتعين على الولايات المتحدة ألا تستخدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذريعة لتبرير أعمالها الاستفزازية.

سيادة الرئيس، بما أن بعض البلدان، ومنها روسيا والصين، أعرب عن قلقه إزاء تعزيز الولايات المتحدة لقواتها العسكرية، الذي يشكل تهديداً مباشراً لها، فإن وفد بلدي يغتنم هذه الفرصة لتوجيه نظر المجتمع الدولي إلى التدريبات العسكرية المشتركة الجارية حالياً في كوريا الجنوبية، والتي تشكل تهديداً آخر وسبباً آخر للتوتر الإقليمي.

وإنه لحق مشروع في الدفاع عن النفس لدولة ذات سيادة أن تظل في حالة تأهب قصوى وأن تعزز قدراتها الدفاعية في حالات خطيرة تتعرض فيه دولتها وأمنها للتهديدات التي تشكلها تدريبات عسكرية واسعة النطاق على عتبة بابها. إن التدريبات العسكرية الجارية التي تقوم بها الولايات المتحدة وقوات أجنبية أخرى، في وقت نتحدث فيه عن نزع السلاح والأمن، يشترك فيها أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ فرد من قوات الجيش، والناقلة النووية *كارل فينسن* التابعة للولايات المتحدة، والقاذفات من طراز باء-١ وغير ذلك من الأعتدة الاستراتيجية النووية. وتستهدف هذه التدريبات شن ضربة استباقية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن وحدات العمليات الخاصة التابعة للولايات المتحدة مثل فرق القوات البحرية والجوية والبرية (SEAL) وقوة دلتا (Delta) تشارك أيضاً في هذه التدريبات بغرض تنحية القيادة وشن هجوم استباقي على القواعد النووية وقواعد القذائف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويقول مسؤولو الولايات المتحدة علنا إن كل الخيارات مطروحة،

بما في ذلك الأعمال العسكرية. وليس هناك ما يضمن ألا تؤدي الاستفزازات العسكرية الجارية بذلك الخطاب العدائي إلى حرب شاملة. بل إن الطبيعة العدوانية والخطر الذي تشكله التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية إلى جانب نشر منظومة ثاد تثير بالغ القلق لدى بعض البلدان المجاورة، ولكن لا يعرب أي بلد في هذه القاعة عن قلقه إزاء هذه الأعمال الاستفزازية الخطيرة.

سيادة الرئيس، في الأسبوع الماضي وجه الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة مفادها أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية وصلت إلى شافة الحرب بسبب أكبر تدريبات عسكرية مشتركة قامت بها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وتشير الرسالة إلى الطلب الذي وجهته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ آذار/مارس لحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على عقد اجتماع طارئ بشأن مسألة التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وحيث أن التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية دلالة واضحة على تهديد السلم والأمن في المنطقة، فإنه يتعين على مجلس الأمن أن يولي اهتماما إلى هذه الاستفزازات الخطيرة إذا أريد له أن يضطلع بمهمته المتمثلة في صون السلم والأمن العالميين.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأُعطي الكلمة الآن إلى ممثل الاتحاد الروسي.

السيد بوزنيكهير (الاتحاد الروسي) *(تكلم بالروسية)*: منذ اللحظة التي أعلنت فيها الولايات المتحدة قرارها بالانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والاتحاد الروسي يبين باستمرار وبوضوح موقفه بأن ذلك التدبير كان خطأ. وقد تكلمنا في مناسبات عديدة عن التبعات السلبية بالنسبة للأمن الدولي لتطوير منظومات دفاعية مضادة للقذائف. ولم نكتف بالإعراب عن مواقفنا، بل دأبنا على شرح الأسباب التي تقوم عليها، في السياقات الثنائية مع الولايات المتحدة، وفي مختلف المحافل الدولية.

وقد شاركت شخصياً في العديد من الاجتماعات مع ممثلي الولايات المتحدة في ٢٠١٠، و٢٠١١، و٢٠١٢. وإن لم تخني الذاكرة، فقد ترأس وفد الولايات المتحدة نائب وزير الدفاع. وقد عرضنا في تلك الاجتماعات حساباتنا على زملائنا باستخدام عمليات محاكاة وبيانات تقنية واضحة؛ ولم تقدم لنا أية بيانات تدحض حساباتنا. لذا، عندما أكد اليوم سفير الولايات المتحدة أن الشرائح المعروضة والحسابات هي من محض الخيال العلمي، أعتقد أنه أراد استخدام عبارات جذابة لصرف نظر هذا المحفل الموقر عن العرض الذي قدمناه.

أكرر: إن حساباتنا تستند إلى الخصائص التقنية للقذائف التسيارية العابرة للقارات والخصائص المتاحة لدينا عن منظومات الولايات المتحدة للقذائف الدفاعية المضادة للقذائف. وعلاوة على ذلك، فهي تأخذ في الاعتبار إمكانية استخدام المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف المتكامل للبيانات المستمدة من أجهزة الاستشعار الفضائية ومن محطات الرادار البحرية والبرية. وهي تأخذ في الاعتبار البيانات عن نشر القذائف المضادة للقذائف والإمكانيات الناجمة عن نشر السفن الدفاعية المضادة للقذائف في مناطق مختلفة من محيطات العالم. ولذا، عندما أسمع أن قوانين الفيزياء لا تؤخذ في الاعتبار هنا، أود أن أؤكد لكم أن جميع هذه الحسابات قد أجريت بالفعل مع أخذ قوانين الفيزياء في الاعتبار.

وأود أن أقدم بضع ملاحظات إضافية بشأن بيان سفير الولايات المتحدة. يقال لنا إن هذه المنظومة لا تستهدف روسيا وإن الغرض منها هو معالجة بعض المشاكل الإقليمية. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن المنظومة غير متناسبة مع حجم التهديدات القائمة: الآلاف من القذائف المضادة للقذائف مقابل بضع قذائف إيرانية وكورية شمالية ذات قدرات محدودة أمر يتجاوز حد الإفراط.

وعندما يقول سفير الولايات المتحدة أن نشر منظومة دفاعية مضادة للقذائف ليس له أثر على الاستقرار الاستراتيجي، لا يمكننا، ببساطة، أن نتفق مع ذلك. فمعاهدة ستارت (START) الجديدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لعام ٢٠١٠، تبين بوضوح في ديباجتها علاقة الترابط المتزايدة الأهمية بين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة الدفاعية الاستراتيجية. وقد وضعت المعاهدة حدوداً يتعين على الولايات المتحدة وروسيا التقيد بها بحلول ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨. ولا شك في أن كلا من روسيا والولايات المتحدة يحترم هذه الاتفاقات. إذن عندما يتم التوصل إلى توازن في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، ثم تقوم الولايات المتحدة بتطوير قدرات في مجال الأسلحة الدفاعية، فإن ذلك يدمر توازن القوات الاستراتيجية، حيث تكتسب الولايات المتحدة ميزة كبيرة.

ولن أسهب أكثر في الحديث عن هذه النقاط، التي قد تكون مثيرة للجدل. بيد أنني أود أن أبلغ جميع الأعضاء بأن مؤتمر موسكو السادس بشأن الأمن الدولي سيعقد في ٢٦ نيسان/أبريل، وسيولى اهتمام خاص لهذه المشكلة. ونحن مستعدون للدخول في حوار مع الخبراء، وندعو كل الأطراف المعنية إلى مناقشة هذه المسألة في المؤتمر السادس.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل الاتحاد الروسي. والآن أُعطي الكلمة من جديد لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، أقدم اعتذاري لتناول الكلمة مرة أخرى لكني بحاجة إلى أن أرد على تعليقات نظام بيونغ يانغ. أولاً وقبل كل شيء، وسأتوخى الإيجاز الشديد، بالنسبة للإشارة إلى البيانات الروسية – أعتقد أن هذا هو بالضبط كيف أود أن أصفها: البيانات الروسية. ولا أظن أنني بحاجة إلى قول المزيد.

وفي ما يخص وصف المنظومات المضادة للقذائف التسيارية بأنها غير متناسبة، أود فقط أن أقول ببساطة إنني أختلف جذرياً مع ذلك.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة؟ لا يبدو لي ذلك.

كما ذكرت في ملاحظاتي الاستهلالية، سننهي تبادل الآراء لليوم بعرض موجز تقدمه البعثة الدائمة لميانمار، بوصفها رئيس الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما. أعطي الكلمة الآن للسفير شاين، نائب الممثل الدائم لميانمار.

السيد شاين (ميانمار) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيادة الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم لكم بأخلص التهاني – ومن خلالكم، إلى ممثلكم الدائم وإلى وفد السنغال – على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. الممثل الدائم لبلدي، السفير هتين لين، لم يتمكن من المشاركة في هذه الجلسة بسبب سفره إلى بيرن لتقديم وثائق تفويضه، هو وممثلكم الدائم.

وقد أعجبتني جداً الطريقة التي أسهم بها وفدا الاتحاد الروسي والصين في مناقشتنا. وفي الوقت نفسه، فقد اتسمت المفاهيم في مداخلتي الهند والولايات المتحدة بقوة الأساس المنطقي والجمالية. وكان يراودني، وأنا أستمع، بيت من قصيدة يقول: "قد يأتي رجال وقد يذهب رجال، ولكني مستمر إلى الأبد". وإننا نؤمن بمؤتمر نزع السلاح. وهناك بالطبع أسلحة كما أن هناك نزع السلاح، ولكن يتعين علينا أن نتخذ قرارات ملموسة لنزع السلاح وإزالة هذه الأسلحة من كوكبنا. ولذلك، فقد أيدت بكل صدق تولي الممثل الدائم لبلدي مسؤولية رئاسة الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما. وهذا ليس بالعمل السهل بالنسبة لنا كوفد صغير؛ فعلى سبيل المثال، وجب علينا في الأسبوع الماضي حضور اجتماعات هامة جداً في منظمة العمل الدولية ومجلس حقوق الإنسان حيث جرى اعتماد قرارين يتعلقان بميانمار. ولكن ذلك ليس بحاجز يتعين اجتيازه. وأعتقد أن الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما يبذل قصارى جهده للاستماع إلى آراء الدول الأعضاء. وفي الأسبوع الماضي، ذكر الممثل الدائم لبلدي أنه اجتمع بممثلي ٢٦ من الدول الأعضاء واستمع إلى آرائهم حول سبل المضي قدما من أجل إعداد برنامج عمل ملموس. وقد اجتمعت يوم أمس بالرؤساء الستة لدورات عام ٢٠١٧، وبالمنسقين الإقليميين، وأبلغتهم أن رئيس الفريق العامل يود أن يجتمع، قبل نهاية الجزء الأول من المؤتمر في ٣١ آذار/مارس، بالمنسقين الإقليميين، وبمجموعة الـ ٢١، ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ومجموعة دول أوروبا الشرقية في ٣١ آذار/مارس على الساعة ١٠/٠٠، وعلى الساعة ١١/٠٠ وفي منتصف النهار. وآمل أن تكون هذه الرسالة قد وصلت إلى المجموعات. ونأمل أن نتلقى من المجموعات الإقليمية آراء حول الكيفية التي يمكن أن تساهم بها في إعداد برنامج العمل في المستقبل. وفي الوقت الحاضر، سنجري مشاورات على أساس ثنائي وكذلك على أساس إقليمي ومتعدد الأطراف. وسنقدم تقريرنا في أقرب وقت ممكن.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: أشكر السيد شاين على بيانه وعلى العمل الذي تقوم به ميانمار منذ توليها رئاسة الفريق العامل.

سعادة السفراء، سيداتي وسادتي، كما تعلمون، ينتهي الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح هذه في نهاية هذا الأسبوع. وسنستأنف أعمالنا في الأسبوع الذي يبدأ في ١٥ أيار/مايو. وحتى ذلك الحين، يظل الوفد السنغالي تحت تصرفكم لإجراء أية مشاورات ثنائية بغية الإسهام في أعمال المؤتمر.

واسمحوا لي أيضاً بإبلاغكم بأن الممثل الدائم لميانمار، السيد هتين لين، سيجري مشاورات مع كل المجموعات الإقليمية يوم الجمعة القادم، ٣١ آذار/مارس هنا في هذه القاعة ابتداء من الساعة ١٠/٠٠. وندعو جميع الدول إلى المشاركة في هذه المشاورات. وستوجه الأمانة العامة رسالة تذكير إلى كل الوفود.

أترك الكلمة الآن للأمانة العامة لكي تقدم إعلاناً.

السيد كالبوش (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) *(تكلم بالفرنسية)*: سيادة الرئيس، للتوضيح، فقط، إن قاعة المجلس مخصصة ابتداء من يوم الجمعة الساعة ١٠/٠٠ للمشاورات. وإذا أرادت المجموعات الإقليمية أن تجتمع بسفير ميانمار في قاعة أخرى، ستحاول الأمانة العامة تيسير ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

أعيد بالإنكليزية: إن قاعة المجلس مخصصة ابتداء من يوم الجمعة، الساعة ١٠/٠٠ للمشاورات التي تجريها ميانمار مع المجموعات الإقليمية. وإذا أرادت المجموعات الإقليمية أن تجتمع بسفير ميانمار في قاعة أخرى، ستحاول الأمانة العامة تيسير ذلك.

الرئيس *(تكلم بالفرنسية)*: وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم، وكذلك الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٧. وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠ في نفس هذه القاعة. ترفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.